

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 472 @ لصاحبه بمقتضى المادة (891) كمال مغضوب ، إذ
إنه يُعدّ بذلك غاصباً ومثلاً (انظر المادة 794) غير
أنّ صاحب المال في هذا مخرّج إن شاء ضمن قيمة ذلك المال
محمولاً إذا كان من الفقهيّات ومثله إذا كان من
المثليّات وحينئذٍ عليّه أن يؤدّي إلى الأجير أجرته (
الهندية) لأنّ العمل المبيع هنا يكون مسلماً بتسليم
البذل . وإن شاء ضمنه غير محمول فلا يكون عليّه أجر
لأنّ العمل هنا لم يُسلم (مَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ، التَّنْوِيرُ)
وعلى المستأجر أن يختار الصّورة التي توافقه من
هاتين الصّورتين . أمّا إذا أمسك الأجير المستأجر فيه
بأمر صاحبه فلا يلزمه ضمان . مثلاً لو أوصل الحمّال
الحمل إلى المحلّ المشروط بإصاله إليه وقال له صاحبه
أبقه في يدك ، وأبقاه في يده وتلف فلا يلزمه ضمانه
وللحمّال أخذ أجرته كاملاً . (الهندية في الباب
الثامن والعشرين في الفصل الأول ، ردّ المحتار) - * * * *